

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

الجلسة ٣٠

المعقودة يوم الثلاثاء
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY

JAN 15 1991

Original Arabic

محضر موجز للجنة الثالثين

الرئيس : السيد سومافيا (شيلي)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : الحملة الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات
والاتجار غير المشروع بها (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.30
27 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتمويل . ويجب إدراج
التمويلات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعتمي في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza

وستصدر التمويلات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : الحملة الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع) A/45/3 ، الفصل الخامس ، الفرع دال ، و A/45/301 ، و A/45/303 ، و A/45/329 ، و A/45/495 ، و A/45/535 ، و A/45/536 ، و A/45/542 (E/1990/39/Add.1 ، و A/45/652 ، و A/C.3/45/4 ، و Add.1 ، و A/45/542)

١ - السيد تين (ميانيمار) : قال إن الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي (S-17/2) اللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة ، والإعلان الصادر عن اجتماع القمة الوزاري العالمي لتخفيف الطلب على العقاقير المخدرة ومكافحة خطر الكوكايين ، المعقود في لندن ، قد أعطت مزيداً من الزخم للجهود المبذولة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . ويتعين على المجتمع الدولي أن يناضل من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وأن يتصدى لمشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها من جميع أبعادها في آن واحد . كما يجب تكثيف التدابير الرامية إلى الحد من إنتاج المخدرات والاتجار فيها بصورة غير مشروعة والتدابير التي تستهدف منع الطلب عليها على نحو متزامن . وتعتبر هذه الإجراءات مسؤولية مشتركة تقع على عاتق البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة .

٢ - وأشار إلى أن الحملة ضد الخطر الذي تسببه المخدرات بدأت في ميانمار بمجرد أن استعادت البلد استقلاله في ١٩٨٤ . وقد خصمت الحكومة مبالغ هائلة من مواردها المحدودة لهذه الحملة ، باعتبارها أولوية وطنية ، وهي تتطلع بعمليات عسكرية واسعة النطاق للقضاء على زراعة الخشخاش ، ولمنع تجارة المخدرات من الاتجار بها وتدمير معامل التكرير الخامسة بهم في مناطق الحدود الثانية . وقد جاد المئات من الجنود بحياتهم في هذا الكفاح ، وللاتجار بالمخدرات في ميانمار صلة شديدة بمشكلة التمرد ، ومن الضروري اتخاذ تدابير دولية لمنع تجارة المخدرات من استخدام أموالهم المتحصلة بطريقة غير مشروعة لتوفير السلاح .

٣ - وأضاف قائلاً إن حكومته تعتقد أن الحرب ضد المخدرات يجب أن تكون متعددة الجوانب ومتعددة القطاعات ، وأن استراتيجيةها يجب أن تشتمل كاملاً مجموعة أنشطة مكافحة المخدرات ، بما في ذلك إنفاذ القوانين ، وإيجاد بدائل لمحاصيل المخدرات ، و التربية المعاشر ، والعلاج الطبي ، وإعادة التأهيل الاجتماعي والمهني ، والتعليم ونشر المعلومات عن طريق وسائل الإعلام .

(السيد تين ، ميانمار)

٤ - وابتدأ في ميانمار ، تنفيذ برنامج شامل لتنمية مناطق الحدود النائية يهدف إلى القضاء على الحاجة إلى زراعة زهرة الخشائش أو "زهرة الجحيم" . ولتحقيق ذلك ، أنشأت الحكومة ، في أيار/مايو ١٩٨٩ ، لجنة العمل لتنمية مناطق الحدود والأعراف الوطنية ، التي ، بموجبها ، بوشر تنفيذ برنامج للتنمية الريفية يهدف إلى التعمير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الحدود النائية . والحكومة على قناعة بأن النجاح في التنفيذ هذا للبرنامج ، سيؤدي في آخر المطاف إلى القضاء على زهرة الخشائش التي يزرعها الفقرويون القراء في مناطق الحدود ، كمحصول نقدى باعتباره الوسيلة الوحيدة لكسب رزقهم .

٥ - وتتألف الخطوة الأولى ، في هذا الصدد ، من إنشاء قرى رئيسية ، تشيد فيها الطرق والمساكن ومرافق القوى الكهربائية ، ومرافق الإمداد بالمياه النظيفة وبناء المدارس والمراكز الطبية . وستقوم الحكومة في المرحلة الأولية بتوفير الاحتياجات الأساسية للفلاحين ، مثل الأغذية ، والملابس والإسكان ، وسيجري التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة من أجل زراعة محاصيل نقدية بديلة . وفي النهاية ، سيمتنع السكان المحليون في المناطق المحيطة ، الذين يعيشون في أراضي أقل نموا ، حواجز للانتقال إلى القرى الرئيسية المنتشرة التي تتتوفر فيها ظروف معيشية أفضل . ويركز البرنامج بوجه خاص على بناء جميع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الهامة في مناطق الحدود النائية التي أهملت تماما قبل أن يستعيد البلد استقلاله . وبدأت آثار البرنامج تظهر ، بالفعل ، على نحو ملحوظ ، في قرابة ٥٠ بلدة كانت تزرع فيها زهرة الخشائش .

٦ - وأوضح أخيرا أن ميانمار تدرك تمام الإدراك الأبعاد العالمية لمشكلة المخدرات وال الحاجة إلى التعاون القليبي لمكافحتها وتقوم بتدريب أفرقة عمل لتنسيق انشطة مكافحة المخدرات مع نظيرتها في البلدان المجاورة . وقال إنه تم بالفعل إقامة تعاون وثيق مع البلدان التي لها حدود مشتركة شرق نهر التانين ، وأن ثمة مشاورات جارية مع الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تهدف إلى تحقيق المزيد من التعاون الوثيق والشامل .

٧ - السيد بيستا (نيبال) : قال إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها قد بلغا أبعاداً وبائية وأن العناصر الإرهابية العاملة في مجال المخدرات والعناصر المعادية للمجتمع التي تنظم وتمول هذه الأنشطة لا تقتصر فقط على التهديد بتدمير كل الأجهزة الحكومية والاقتصادية في الكثير من البلدان النامية ، وإنما تقوّض كل احتمالات تحقيق السلم والأمن الدوليين . ونظراً إلى أن هؤلاء المجرميين لا يعترفون بآلية حدود ل範طاق عملياتهم ، فلا يمكن لبلد يعمل لوحده أن يأمل في الحد من هذا الخطير . ولذلك فإن الفرورة تقضي ببذل جهود ، في هذا الصدد ، على جميع الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية .

٨ - فعل الصعيد العالمي ، تعتبر الأمم المتحدة أكثر الأدوات ملائمة بسب طابعها العالمي ومسؤوليتها عن صون السلام والأمن الدوليين . وأوضح في هذا الصدد أن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٧١ ، بصفتها المعهدة ببروتوكول عام ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤشرات العقلية لعام ١٩٧١ هما المكان التعااهديان الدوليان الرئيسيان اللذان يوفران إطاراً للتعاون في صياغة القوانين الوطنية والدولية الخاصة بمكافحة المخدرات . وباعتراض المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات في ١٩٨٧ ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، وبرنامج العمل العالمي لعام ١٩٩٠ ، برهن المجتمع الدولي على تصميمه على القضاء على كارثة المخدرات . وقد هيأ المناخ الدولي الجديد الناجم عن تخفيف حدة المنافسة بين القوتين العظيمتين الفرصة لتعزيز العمل على الصعيد الدولي .

٩ - وأعرب عن سرور وفده بمعرفة أن اتفاقية الأمم المتحدة قد حصلت الآن على العدد المطلوب من التصديقations وأنها ستصبح قانوناً دولياً ملزماً في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وقال إن أحكامها المتعلقة بتجريم الممتلكات المتأتية من الاتجار بالمخدرات والاستيلاء عليها ومصادرتها ، وتسلیم تجار المخدرات والتعاون فيما بين الدول في هذا الصدد هي بعض من العناصر الهامة في آلية مكافحة المخدرات ، وإن وفده يعتقد أنه ، إذا كانت هناك إرادة سياسية ، يمكن للاتفاقية أن تكون سلاحاً فعالاً .

١٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بقرار لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة بشأن عقد اجتماعات عادية تنظيمية لرؤساء الأجهزة المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ، لأن من شأن هذه الاجتماعات أن توفر فرصة ممتازة للتعاون الإقليمي ويمكن أيضاً أن تضطلع بدوراً هاماً في مجال المساعدة في التدريب وفي التوازي التقنية للدول الأعضاء

(السيد بيستا ، نيبال)

التي تعوزها الخبرة الازمة . وقال إن البلدان السبعة التي يتتألف منها اتحاد جنوب آسيا للتعاون الاقليمي تقوم بتكثيف جهودها لوضع استراتيجيات للقضاء على المشكلة .

١١ - وأضاف قائلاً إنه ، بالرغم من أن نيبال محظوظة من حيث أن مشكلة المخدرات فيها لم تأخذ أبعادا خطيرة بعد ، فقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير الصارمة من أجل مكافحة المخدرات استجابة لنداء الأمم المتحدة ومن أجل منع انتشار المشكلة . وتم في ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تنقيح قانون المخدرات لعام ١٩٧٦ ، الذي يمؤلف الجزء الأساسي من القانون ، ليشمل التدابير التي أوصت بها إجهزة الأمم المتحدة الدول الأعضاء بتنفيذها . وتعتبر الان زراعة المخدرات وإنتاجها وتوزيعها والاتجار بها أمورا غير مشروعة ، وينص القانون أيضا على مصادرة الأرباح الناجمة عن تجارة المخدرات وعلى معاقبة التجار . وتقوم وزارة الداخلية بتنسيق ورصد تنفيذ هذا القانون على جميع المستويات . كذلك اتخذت الحكومة عددا من التدابير العلاجية بشأن إعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم في المجتمع .

١٢ - واستطرد قائلاً إن الحكومة ، اعتقادا منها بأن برامج التوعية تشكل جزءا أساسيا من الاستراتيجية الفعالة لمنع إساءة استعمال المخدرات ، باستخدام وسائل الإعلام للتوعية الجماهير ، والثانية على وجه الخصوص ، بالآثار الضارة للمخدرات على صحة الفرد ، وعلى الأسرة والهيكل الاجتماعي . وأن المنظمات غير الحكومية تعمل بالاشتراك مع السكان المحليين على تثقيف ضحايا إساءة استعمال المخدرات ومعالجتهم وإعادة تأهيلهم . ومع ذلك ، فقد أثبتت التجربة أنه بدون توفر دعم من المجتمع الدولي ، متواجهة الجهد عراقبيل خطيرة بسبب القيود المالية والافتقار إلى الخبرة التقنية .

١٣ - ومضى يقول إن مشكلة المخدرات هي مسؤولية جماعية لا يمكن حلها بمجرد توزيع المسؤولية على البلدان المنتجة للمخدرات أو البلدان التي تستهلكها ، فالقضاء على المشكلة يستلزم اتباع نهج دا شقين يستهدف تخفيض الطلب وتقيد العرض في إطار اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ وبرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة . وأوضح أنه يتطلب تشجيع المزارعين في البلدان النامية على التحول من زراعة المحاصيل غير المشروعة إلى زراعة محاصيل نقدية أخرى يجب أن تتوفر لها سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بسهولة ، وفي الوقت ذاته يتطلب على البلدان المتقدمة النمو أن تكشف جهودها من أجل تخفيض

(السيد بيستا ، نيبال)

الطلب . وأعرب عن ترحيب بلده بمبادرة المملكة المتحدة بشأن عقد اجتماع القمة الوزاري العالمي لتحقيق الطلب على العقاقير المخدرة ومكافحة خطر الكوكايين بهدف وضع الاستراتيجيات اللازمة في هذا الصدد .

١٤ - وقال في ختام بيته إن وفد نيبال مهتم أشد الاهتمام ، بعمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة اساءة استعمال المخدرات ولكنه يعتقد أنها ستكون أكثر فعالية لو تم إدماجها في وحدة وحيدة وموحدة لمكافحة المخدرات . وبناء على ذلك ، فإن وفده يؤيد توصيات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/45/652 .

١٥ - السيد هارت (استراليا) : قال إن دور الأمم المتحدة في مكافحة المخدرات غير المشروع ليس بجديد ، وأن المنظمة تولت في بعض المجالات الصالحيات المنوطة بعمليات الأمم ، كما أشارت إلى ذلك المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة بغيتها في بيته . بيد أنه حمل تسارع ملحوظ في الأنشطة في السنوات الأخيرة ، بلغ ذروته في دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية حيز التنفيذ ، في القريب المرتقب .

١٦ - وذكر أنه رغم أن المؤتمر الدولي المعنى بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها لعام ١٩٨٧ قد دل على تزايد الاعتراف بمخاطر إنتاج واستهلاك المخدرات والاتجار بها ، وأن المخطط الشامل المتعدد التخصصات الذي اعتمدته المؤتمرات لا يزال وثيقة أساسية للعمل الدولي المتفق عليه ، فقد ثبت أن المؤتمر لا يشكل سوى نقطة بداية في تحويل هذا الاعتراف إلى استجابة دولية فعالة . فلم يتم إلا في عام ١٩٨٩ ، التأكيد الدولي من جديد على أعلى المستويات السياسية على ضرورة توفر التزام سياسي مجدد وموارد إضافية كبيرة إذا ما أريد أن يكون هناك أي احتلال لتحقيق تقدم في مكافحة الخطر الذي تسببه المخدرات غير المشروع . قد حدث نشاط دولي على نطاق واسع منذ ذلك الحين ، فضلاً عن حدوث تعاون سياسي ، في هذا الصدد ، على مستويات أخرى ، وأن استراليا ترحب بوجه خاص بالقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة اليابانية باستضافة مؤتمر رئيس بشان قضايا المخدرات في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ في الربيع الأول من عام ١٩٩١ .

(السيد هارت ، استراليا)

١٧ - وأضاف قائلاً إن عام ١٩٩٠ كان عاماً هاماً بالنسبة للأمم المتحدة من حيث توسيع نطاق دورها في المكافحة الدولية للمخدرات ، وما من أحد يشك ، وبوجه خاص وفده ، في إسهامها الحيوي في الإنجازات التي تحققت حتى الان . ولكن ينبغي ، في الوقت ذاته ، الا يكون ثمة أي شك في أنه لا يزال يتطلب عمل الكثير في هذا الصدد . فالتنفيذ الفعال لجميع ولايات الأمم المتحدة يتطلب موارد إضافية وجهوداً منسقة ومتضاغفة في منظومة الأمم المتحدة ككل . ويقتضي هذا الأمر وجود قيادة على مستوى رفيع وعلى أساس متفرغ . ويتعين على الأمم المتحدة ، أيضاً ، أن تكون قادرة على التفاعل مع البرامج والسياسات الأخرى المتعلقة بمكافحة المخدرات والتأثير فيها ، ويلزم ذلك اتصالاً على مستوى رفيع جداً .

١٨ - وأعلن أن المعركة ضد إساءة استعمال المخدرات لم تبوء بالخساران بعد - فهو لم تكن تبدأ . وأنه يتوقف على المجتمع الدولي أن يثبت في السنوات المقبلة أنه يمكن مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها . وفي حين أن من المؤكد أن العمل على المعديين الثنائي والمتعدد الأطراف هام ، فيتبين أن تتطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة المخدرات . ولكي تستجيب المنظمة لترابيد أهمية أنشطة مكافحة المخدرات ، فإنها تحتاج ليس فقط إلى أن تكون أقوى من الناحية المالية وإنما أيضاً أن تكون أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات الحالة ، وفي هذا الصدد ، ترحب استراليا بالوثيقتين A/45/652 و A/45/652/Add.1 ، اللتين تتناولان عمل فريق الخبراء المعين لإسداء المشورة إلى الأمين العام ومساعدته في أمر تعزيز فعالية هيكل الأمم المتحدة الخام بمكافحة إساءة استعمال المخدرات . ومع ذلك ، كان يتمشى وفده ، مثله في ذلك مثل وقد المكسيك ، لو تم تعميم الوثيقة الأخيرة في وقت مبكر .

١٩ - وقال في ختام بيانيه إنه يتوجب على هيكل الأمم المتحدة الجديد المخصص لمكافحة استعمال المخدرات أن يوفر مركزاً أعلى لأنشطة مكافحة المخدرات في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وقيادة رفيعة المستوى وعلى أساس متفرغ لوحدة أمانة فيينا ، ويرتاجها وحيداً لجميع أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات ، وخطا واضح للسلطة من رئيس البرنامج إلى الأمين العام . وباختصار ينبغي الاستجابة بقوة وبصورة كاملة للتحدي المتمثل في مكافحة إساءة استعمال المخدرات في التسعينيات ، ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لوضع هيكل أساسي جديد كامل لوحداتها الموجودة في فيينا .

٢٠ - السيد بولز (تشيكوسلوفاكيا) : قال إن مشكلة إساءة استعمال المخدرات وإنتجها والاتجار بها على نحو غير مشروع تمثل تهديدا عالميا خطيرا وتنتزع نهجا دوليا شاملًا جديدا . وفي هذا الصدد ، فإن برنامج العمل العالمي لمكافحة المخدرات غير المشروعة الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، يوفر إطارا عمليا ممكنا للأمم المتحدة ، في إطاره ، أن تكون القوة الرائدة لهذه الجهد .

٢١ - وأوضح أن تقارير الأمين العام بشأن عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات تستحق أن تهتم بها اللجنة كل الاهتمام . فالخلاصات الواردة في التقرير المتعلق بتعزيز فعالية هيكل الأمم المتحدة المخصص لمكافحة إساءة استعمال المخدرات (A/45/652) تتسم بأهمية خاصة . وقال إن وجده يحتجز إدماج الامانات الثلاث القائمة في وحدة واحدة ، يكون رئيسها مسؤولا أمام الأمين العام مباشرة . ورأى أنه ينبغي تنفيذ هذا التقرير دونما تأخير . وأن تقرير الأمين العام بشأن الاجتماعات الأخيرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بدراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، الوارد في الوثيقة A/45/535 هو أيضا جدير باللاحظة . وأن التوصيات الواردة في الفقرة ١٣ تتضمن مبادئ توجيهية مفيدة لجهود الأمم المتحدة في هذا الميدان .

٢٢ - وفي حين أن بلده يعتبر ، في الدرجة الأولى ، نقطة عبور ، فهو ينطليع بدور فعال في جميع مراحل العملية الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، مع التشديد بوجه خاص على مكافحة إنتاج المواد الأصلية للمخدرات غير المشروعة والحد من توزيع المخدرات . ويقوم بلده أيضا ، سعيا إلى زيادة انشطته في مجال مكافحة المخدرات ، بإعادة تنظيم وحدات هرطته المخصصة لمكافحة المخدرات ، وبتعزيز وتوسيع اتصالاته مع الوكالات ذات الصلة في بلدان أخرى وباستعراض تشريعه الخاص بمكافحة المخدرات . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أنشأ بلده لجنة حكومية للمخدرات ، تتناول مهمتها تنسيق الجهود المحلية المتعددة في هذا المجال ورصد تنفيذ معاهدات مكافحة المخدرات الثنائية والمتعددة الأطراف .

٢٣ - واسترسل قائلا إن بلده يقوم حاليا بعملية تنقيح أجزاء تشريعه الجنائي المتصلة بالمخدرات غير المشروعة وأنه اتخذ الإجراءات القانونية للتمديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

(السيد بولز ، تشيكوملوفاكيا)

٤٤ - وأوضح أن حكومته تزيد من أنشطتها التعاونية الثنائية والمتعددة الاطراف من خلال جملة أمور ، منها الاشتراك مجددا في مشاورات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية مع البلدان الاوروبية الأخرى . وأنها تؤيد أيضا تعيين رؤساء للاجهزة الوطنية المختصة بانفاذ قوانين مراقبة المخدرات ، بالمنطقة الاوروبية . وختم بياته قائلا إن بلدهم اهتماما شديدا بالاشتراك في انشطة مندوب الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير ، ويبتظر في إمكانية تقديم تبرع مالي بهذا الشأن إلى الصندوق .

٤٥ - السيدة اريستانبيكوفا (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) : شددت على ضرورة تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ووقف الاتجار غير المشروع بها في عالم يزداد فيه إدمان المخدرات ، وشجعت في بلدان جديدة في الاتجار غير المشروع بها ، وتتعرض فيه الاسس الاقتصادية والسياسية والأخلاقية للمجتمع لتهديد متزايد . وقالت في هذا الصدد ، إن وفدها يرحب بقيام ٣٧ دولة حتى الان بالتمديق على اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

٤٦ - وأضاف قائلا إنه يجب أن تصبح الامم المتحدة مركزا لتنسيق التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . ومن أجل تحقيق ذلك ، يتعين تبسيط هيكل المنظمة المخصص لمكافحة إساءة استعمال المخدرات بغية زيادة فعاليته . وبناء على ذلك ، يؤكد وفدها توصية فريق الخبراء بإدماج وحدات الامانة الثلاث القائمة في هيكل تنفيذي وحيد ووضع برنامج للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات . إذ ، من شأن ذلك أن يزيد من القدرة على الحركة ، وأن يضع نهاية لازدواجية الجهد وأن ينفع بالموارد الموجودة اكتفاء أكثر ارشادا .

٤٧ - ذكرت أيضا أنه يتعين على الهيكل الجديد أن ينسق أنشطته مع مكتب الامم المتحدة في فيينا ، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير مكافحة الجريمة المنظمة في ميدان الاتجار بالمخدرات . كما يجب تمويل انشطة الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات تمويلا كافيا ، ورصد المخصصات المعتمدة من اموال الميزانية ، وتحقيق جميع الوفورات الممكنة وإعادة وزع الموارد حيثما تقتضي الضرورة ذلك .

٤٨ - ومضت تقول إنه ينبغي إيلاء المزيد من النظر إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وشددت على الحاجة إلى إجراء دراسة متعمقة للاسباب الاجتماعية لإدمان المخدرات ، وإلى اتخاذ تدابير وقائية ترمي إلى إحباط الاتجاهات الجديدة الخطيرة في هذا المجال .

(السيدة اريستان بيكوفا ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

-١٠-

- ٣٩ - وإن يعتبر وفدها أن التعاون الإقليمي يتسم بأهمية خاصة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، فهو يرحب بعقد اجتماع أوروبي لرؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بانفاذ قوانين مراقبة المخدرات . وقالت إن الانتاج غير المشروع للمخدرات في "المملكة الذهبية" ، المتاخم للحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي ، يتضاعف بمعدلات خطيرة ولا سيما في أفغانستان . وتبذل الحكومة الأفغانية جهوداً جادة لوقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات ويتعاون الاتحاد السوفيتي معها في هذا المدד على أساس ثنائى . وبرغم ذلك ، فمن الواضح أن الحكومة غير قادرة على حل المشكلة . ولذلك ، ينبغي إيلاء اعتبار جدي جداً للمبادرات الهادفة إلى إقامة تعاون وشيق بين بلدان المنطقة على أساس دون إقليمي . وأوضحت أن تعاون الاتحاد السوفيتي على المستوى الثنائى في هذا الميدان مع عدد كبير من الدول مازال مستمراً النمو ، وما زال يكتسب قاعدة قانونية ذات قوة متزايدة . وقالت في ختام بيانها إن وفدها يؤيد صياغة مكرورة فعالة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وسيؤيد أي قرار جماعي تتخذه اللجنة بهدف تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان .

- ٤٠ - السيد بورجو أوغلو (تركيا) : قال إنه يود أن يفتئم هذه الفرصة ليؤكد من جديد تأييد وفده التام لحكومة وشعب كولومبيا في كفاحهما ضد خطر المخدرات .

- ٤١ - وأضاف قائلاً إن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة كانت مثمرة للغاية . وإن اعتماد الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي ، على وجه خاص ، بتوافق الآراء قد أظهر بوضوح تصميم المجتمع الدولي ، الحازم ، على مكافحة كارثة المخدرات . وإن تركيا ، بوصفها واحداً من أوائل البلدان التي استرعت الانتباه إلى العلاقات بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والأسلحة المهرّبة ، والإرهاب الدولي ، ترحب بالاعتراف الوارد في الوثائق التي اعتمدتها الدورة بهذه الملة .

- ٤٢ - وأوضحت أنه بالإضافة إلى ما وفرته الدورة الاستثنائية السابعة عشرة من مبادرات توجيهية للعمل ، أكد مؤتمر القمة الوزاري العالمي لتخفيف الطلب على المخدرات ولمكافحة تهديد الكوكايين على ضرورة إيلاء أهمية متساوية لتخفيف كل من الطلب على المخدرات غير المشروعة وعرضها .

- ٤٣ - وأعرب عن سروره أيضاً لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية حيز النفاذ . وقال إن تركيا وهي أحد الموقعين على الاتفاقية ، تطبق حالياً عدة أحكام من الاتفاقية وتتخذ الخطوات الازمة للتمديق عليها .

(السيد بورجو أوغلو ، تركيا)

٣٤ - ومضى يقول إن بلده حقق نتائج جديرة بالملحوظة فيما يتعلق بمكافحة إنتاج واستعمال المخدرات بصورة غير مشروعة . ومع ذلك ، فإن تركيا ، بحكم موقعها الجغرافي على الطريق الذي كان معروفاً باسم طريق البلقان ، تواجه التحدي المتمثل بتوسيع نطاق أنشطة العبور غير المشروعة . ومن أجل تعزيز قدرتها على تعقب الجريمة المتصلة بالمخدرات ومكافحتها ، أبرمت تركيا اتفاقيات تعاون ثنائية مع عدة بلدان ومع وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ، بما فيها اتفاقان أبرما مؤخراً بين تركيا ومندوبو الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير .

٣٥ - ومع بلوغ الاتجار الدولي بالمخدرات أبعاداً منذرية بالخطر ، يجب أن تتوفر للأمم المتحدة موارد كافية لشن حملة ناجحة . وبناء على ذلك فمن الأهمية الحيوية بمكان تخصيص حصة أكبر من الميزانية العادلة وتبرعات أكثر سخاءً لمؤسسات الأمم المتحدة التي تتولى لمكافحة المخدرات .

٣٦ - وقال في ختام بيانيه إن فريق الخبراء المنشأ لإصداء المشورة للأمين العام ومساعديه بشأن تعزيز فعالية هيكل الأمم المتحدة المخصص لمكافحة إساءة استعمال المخدرات قد تقريراً قيماً في غاية الجودة . وإن الأمين العام قد أيد عمل الفريق ، ولا سيما توصيته بشأن إنشاء وحدة أمانة وحيدة بفريقيها للإشراف على جميع أنشطة مكافحة المخدرات .

٣٧ - السيد نافاريت (شيلي) : قال إن مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير مشروعة تعتبر تحدياً من أخطر التحديات التي تواجه البشرية . ونظراً لأن المشكلة تؤثر على العالم بأسره ، فلا يوجد ما يبرر رفض أي بلد الاشتراك في البحث عن حلول واقعية ومناسبة لهذه المشكلة .

٣٨ - وأضاف قائلاً إن الإعلان السياسي وبرئاسة العمل العالمي اللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة ، بالإضافة إلى الانضمام الواسع النطاق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية ، توفر ، كلها ، إطاراً عاماً لوضع الامتراتيجيات الازمة لتحقيق أهداف مكافحة المخدرات .

٣٩ - وأعلن أن شيلي ترحب العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء وتأكيد التوصيات الأساسية الواردة في تقريرهم (A/45/652/Add.1) . وقال إن هذا التقرير الذي يتتناول

(السيد تافارييت ، شيلي)

موضوع تعزيز فعالية هيكل الأمم المتحدة المخصص لمكافحة إساءة استعمال المخدرات يستحق النظر فيه بصورة جدية .

٤٠ - وفي حين أن مشكلة المخدرات في شيلي لم تبلغ الابعاد الخطيرة التي بلغتها في بعض البلدان الأخرى ، فإن شيلي تشعر ، مع ذلك ، بالقلق إزاء تنامي الشبكة الدولية لتجار المخدرات . وتشير الدلائل التي ظهرت في الآونة الأخيرة إلى وجود أنشطة عبور المخدرات وغسل الأموال داخل شيلي . وللتتصدي لهذه الظاهرة ، يقوم النظام الديمقراطي الشيلي ، الذي تسلم مقاليد الحكم في آذار/مارس ١٩٩٠ ، بتنفيذ مجموعة من السياسات منها فرض مراقبة جمركية صارمة ، وإجراء عمليات تفتيش أمنية ومنع إساءة استعمال المخدرات وتخفيف الطلب عليها . وللأسف ، ما زالت توجد ثمة ثفرات في التشريع القائم تحتاج إلى الرأب في أسرع وقت ممكن . وبالتالي ، فإن حكومة شيلي تبذل قصارى جهدها لتحديث جوانب نظامها القانوني الذي يتناول مكافحة المخدرات . كما تولى أولوية عالية لفرض عقوبات قاسية على الأشخاص الذين يمتنعون ، أو يجهزون أو بأي طريقة يستجرون المخدرات أو المؤشرات العقلية التي تتسبّب في خلق الاعتماد على المخدرات وتشكل خطراً كامناً على الصحة العامة . وقد انتهت الحكومة هذه السياسة استجابة للحاجة الماسة العاجلة إلى مكافحة الخطر المترافق لأنشطة المخدرات غير المشروعة .

٤١ - وتابع بيانيه قائلاً إنه يجب أن تصاغ القوانين المتعلقة بالمخدرات في بلاده على نحو تتماش مع المعايير الدولية ، ولا سيما تلك المتعلقة بمراقبة المواد الكيميائية المستعملة في إنتاج المخدرات . وأشار إلى أنه يجري أيضاً تغيير القوانين في شيلي ، لمنع غسل الأموال ولزيادة فعالية الشرطة ، كما يجري تعزيز التدابير الرامية إلى حظر زراعة المحاصيل غير المشروعة وإلى منع الاتجار بها والمعاقبة عليه .

٤٢ - وأضاف قائلاً إن منع إساءة استعمال المخدرات هو جزء لا يتجزأ من الجهد الذي تبذلها شيلي لحماية الصحة والسكان . وذكر أن الماريجوانا هي أحد المخدرات التي يساء استعمالها إلى أقصى حد بسبب سهولة الحصول عليها ورخص ثمنها . وأوضح أن محاصيل الماريجوانا تزرع بصورة غير مشروعة في الجزء الجنوبي من البلد وأنه يساء استعمال المتباهات بوجه عام ومشتقاتها الامفيتامين أيضاً على نطاق واسع ، وأن الاتجار غير المشروع بالكوكايين ومشتقاته ينتشر في الجزء الشمالي من البلد . وبناء على ذلك ، أنشأت الحكومة مجلساً وطنياً لمكافحة المخدرات لإسداه المشورة إلى الرئيس بشأن المسائل المتعلقة بمنع إساءة استعمال المخدرات ومكافحتها فضلاً عن إعادة تأهيل

(السيد نافاريت ، شيلي)

المدمنين وإعادة إدماجهم في المجتمع . وتبذل الحكومة جهوداً مُضْعِفة لتشقيق السكان من خلال المحاضرات والحلقات الدراسية وما شابه ذلك .

٤٣ - واستطرد قائلًا إن شيلي ، التي وقعت مؤخرًا اتفاقات ثنائية بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات مع عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ، تؤكد على ضرورة وضع سياسة عالمية شاملة تضع في الاعتبار جميع جوانب المشكلة ، بما في ذلك المحاصيل البديلة ، والمساعدة الاقتصادية ، والتمويل إلى مصادر الاستثمار الدولي وتوفير الموظفين اللازمين لاستعمال مراكز الإنتاج . وختم بيانيه قائلًا لقد آن الأوان لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير مشروعة ، مع المحافظة في الوقت ذاته على سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها . وإن شيلي على استعداد لبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف .

٤٤ - السيدة بنفموش (المغرب) : قالت إن المجتمع الدولي على حق في إيلاء أولوية عليا لمكافحة بلاء إساءة استعمال المخدرات المتّباعي . وإن البلدان النامية ، التي تنتج النباتات التي تستخرج منها المخدرات ، تحتاج إلى دعم اقتصادي وتقني دوليين للحؤول دون تسبّب الجهود التي تبذلها في مجال مكافحة المخدرات ، في تعزيز استراتيجياتها الإنمائية الرامية إلى تحسين المستوى المعيشي لشعوبها للخطر . وقالت أيضًا إنه لا يمكن لعملية استبدال المحاصيل أن تنجح إلا بتوفير أسواق مضمونة للمحاصيل الجديدة والمواد الخام التي توفر لتلك البلدان مصدرها الرئيسي من الدخل . كذلك يتعمّن تخفيف الطلب على المخدرات ، وأوضحت أن العمل على مكافحة إساءة استعمال المخدرات هو مسؤولية تتشاطرها البلدان المستهلكة والمنتجة .

٤٥ - وبافية تمكين الأمم المتحدة من تكثيف جهودها في ميدان مكافحة المخدرات ، تقتضي الضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة عجز فترة السنتين ، الذي يتراوح بين ٣٣ و ٣٥ مليون دولاراً والذي يقوّض حالياً انشطتها في مجال مكافحة المخدرات . كذلك يتعمّن العمل ، في أقرب وقت ممكن ، لمعالجة نقص التنسيق بين مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تتتناول مكافحة المخدرات .

٤٦ - وأضاف قائلة إن المغرب وضع استراتيجية وطنية تشتمل على التدابير ترمي إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وإلى تشقيق الجمهور بشأن الآثار الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات وإلى معالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم . وأعربت في ختام بيانيها ، عن تقدير المغرب للمساعدة التي تلقاها من

(السيدة بنفموش ، المغربي)

مندوب الأمم المتحدة لمكافحة إساءة العقاقير ومن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، للجهود التي يبذلها في هذا الصدد .

٤٧ - السيد خوشرو (إيران) : قال إن الزيادة التي طرأت على إنتاج واستهلاك المخدرات بنسبة سبعة أضعاف في السنوات العشر الماضية تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراء متضاد على جميع المستويات . وإن إيران تقع في منطقة تمر منها تجارة ضخمة غير مشروعة في المخدرات ، وهي تبذل جهوداً كبيرة لوقفها من خلال سن قوانين وتنفيذها تنفيذاً صارماً لمكافحة زراعة المخدرات وإنتاجها واستيرادها وتصديرها وتوزيعها واستهلاكها وتغزيلها ، وفرض عقوبات شديدة على من يتجررون بها ، وتحسين عمليات المراقبة على الحدود ، وإنشاء مراكز لإعادة تأهيل المدمنين ومعالجتهم ، واستخدام وسائل الإعلام في تشريف الجمهور فيما يتعلق بالإدمان وفي تجميل البيانات الإحصائية المتعلقة بالمدمنين وبتجار المخدرات .

٤٨ - واختتم بيانيه قائلاً إن مشكلة المخدرات هي مشكلة عالمية النطاق لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون الدولي والإقليمي . ولذلك مازالت إيران تساهم بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة المخدرات وقد وقعت عدداً من الاتفاقيات الإقليمية للتعاون الإقليمي في هذا المجال .

٤٩ - السيدة زابولاي شيزكمي (مراقب ، منظمة العمل الدولية) : قالت إن منظمة العمل الدولية تدرك تماماً هول مشكلة إساءة استعمال المخدرات وإنها على استعداد للتعاون مع جميع الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه المشكلة . وأوضحت أن تخفيض الطلب على المخدرات وإعادة تأهيل المدمنين أمران أساسيان ولكن لا يمكن تحقيقهما بدون توفير عاملة كاملة وتأمين تنمية الموارد البشرية وتحسين أحوال المعيشة والعمل ، وإن منظمة العمل الدولية ، من خلال تخفيضهما لولاليتها ، تساعد على إيجاد بيئة لا تشجع استهلاك المخدرات . وأشارت إلى أن المبادرات في مكان العمل فعالة للغاية في منع مشاكل إساءة استعمال العقاقير وفي الحد منها ، وأن القدرة على الحصول على عمل أو الاحتفاظ به أمر أساسي لإعادة تأهيل المدمنين وإعادة إدماجهم . كما أن العمل يوفر أيضاً الكرامة والإحسان بالمسؤولية اللذين يفضيان إلى حياة منتجة لا مكان فيها للمخدرات . وبينما على ذلك ، اتخذت منظمة العمل الدولية قراراً يشدد على دور الحكومات ونظمات أرباب العمل ونظمات العمال في تخفيض الطلب على المخدرات من خلال تنفيذ برامج في مكان العمل وعلى أصعدة المجتمع المحلي ويدعو المنظمة إلى اتخاذ إجراءات في ميادين إعادة التأهيل ،

(السيدة زابولاي شيزكمي ،

مراقب ، منظمة العمل الدولية)

وإساءة استعمال العقاقير في مكان العمل وإدماج الشباب ، فضلا عن زيادة التعاون فيما بين الوكالات .

٥- وأضافت قائلة إن منظمة العمل الدولية تشدد أيضا على الإعلام والتنقية في مكان العمل وتساعد في معالجة المدمنين ليتمكنوا من جديد من خلال إعادة التأهيل المهني . وتشمل الجهود التي تبذلها من أجل تخفيف الطلب على المخدرات نشر مجموعات مواد إعلامية متنوعة توفر معلومات عن إساءة استعمال المخدرات في مكان العمل ، وسلسلة العلاجات المتاحة ، وتنفيذ البرامج وتوفير الموارد . ونفت المنظمة أيضا العديد من المشاريع الأقلية والوطنية المتعلقة بإعادة التأهيل . وتعمل المنظمة على نمو وثيق مع منظمات أصحاب العمل والعمال ، التي أصبحت شريكة متزايدة الأهمية في برامج إعادة التأهيل ؛ وقالت في ختام بيانها إن المنظمة تعرب عن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي في جميع الجهود الرامية إلى إزالة أسباب إساءة استعمال المخدرات من جذورها والنهوض بأعباء إعادة التأهيل وإدماج المدمنين المتعافين من مرض الإدمان .

٦- السيد أمبلاد (منظمة الصحة العالمية) : قال إن منظمة الصحة العالمية وضعت مؤخرا برنامجا خاصا للحد من تأثير إساءة استعمال العقاقير على المجتمع ولوقد انتشارها على نطاق عالمي . وأوضحت أن هذا البرنامج يسعى إلى الحد من الطلب على العقاقير التي تسبب الإدمان ، وإلى وضع نهج فعالة لمعالجة الاعتماد على العقاقير ، وإلى المساعدة على التقليل من عرض المواد المشروعة ذات التأثير النفساني ، وإلى شمان إدراج المكونات المحية في جميع السياسات الوطنية المتعلقة بالمواد المخدرة . وقد قررت المنظمة اتخاذ تلك الخطوة لأن إساءة استعمال العقاقير تؤثر بشكل خطير على صحة ورفاه عدد من الناس أكبر منه في أي وقت مضى ، بما في ذلك المواليد ، والأطفال والنساء الحوامل وهناك مجتمعات في أوروبا ، وفي شمال وجنوب أمريكا ، وآسيا ، أصبحت المخدرات فيها والأمراض المترتبة بالمخدرات واحدا من الأسباب الأربع المؤدية إلى الموت بين الرجال والفتىان والفتيات . وهناك ما يدل أيضا على أن المخدرات قد تكون العامل الأول في زيادة معدلات الأمراض المنقولة عن طريق الجنس ، وفي المضاعفات أثناء الحمل وفي إهمال الأطفال .

٧- وأضاف قائلا إن منظمة الصحة العالمية تعترف حشد أعدادا متزايدة من الأخصائيين الصحيين والاجتماعيين المتوفرين لمكافحة إساءة استعمال الكحول والمخدرات . وذكر أن

(السيد أمبلاد)

من المهم ، في الوقت ذاته تعزيز الخدمات الصحية والاجتماعية من أجل تلبية الحاجة المتزايدة إلى توفير الرعاية للأفراد والأسر المتضررة . وأن منظمة الصحة العالمية تخطط لوضع برنامج رئيسي للبحوث وعمليات التدخل لفهم ديناميات إساءة استعمال العقاقير فيما أفضى ولمكافحتها . وسوف تزيد من أنشطتها في ميدان المعالجة وإعادة التأهيل وستضطلع بدور أكثر نشاطا في مكافحة المواد المشروعة ذات التأثير النفسي . وتأمل المنظمة ، بعملها من خلال نظم الرعاية الصحية الأولية على المعيد الوطني ، في أن تضطلع بأنشطة في مجال الوقاية الأولية ، وفي ضمان توفير موارد كافية في جميع برامج المخدرات الوطنية لهذا الفرض . وقال في ختام بياته ، إنه بدون مشاركة قطاعات الصحة الوطنية والدولية في عكس الاتجاه الراهن مشاركة نشطة ، سيزداد تعرّف صحة الأطفال والشبان والأجيال المقبلة للخطر بسبب انتشار إساءة استعمال المخدرات والكحول على نطاق واسع .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥